مشروع ديغول للاتحاد السياسي الاوربي

م. م. حكمت ناصر حسين

وزارة التربية / مديرية تربية أطراف شرق

Abstract

This research included the project of French President Charles de Gaulle in 1960 for the establishment of a political union between the Western European countries, particularly the Six European countries, Which are France, Federal Germany, Italy, Netherlands, Belgium and Luxembourg, the project ensure the cooperation between the six countries in political, economic, social and cultural fields, but did not success because of the lack of serious intent from France, as well as political conflicts that existed between nations in that period, especially Britain was not part of this project.

الملخص

تضمن هذا البحث المشروع الذي طرحه الرئيس الفرنسي شارل ديغول عام ١٩٦٠ لقيام اتحاد سياسي بين دول اوربا الغربية، وبشكل خاص دول الجماعة الاقتصادية الاوربية الست، وهي كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، وتضمن هذا المشروع تعاون بين الدول الست في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن لم يكتب لهذا المشروع النجاح لعدم وجود نوايا جادة من فرنسا، فضلاً عن الصراعات السياسية التي كانت موجودة بين الدول، لا سيما وان بريطانيا لم تكن جزءاً من هذا المشروع.

المقدمة

شهدت اوربا الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين العديد من المحاولات لقيام اتحاد يجمع بين دور اوربا الغربية، منها الجماعة الاوربية للفحم والصلب والتي تم انشائها عام ١٩٥٢، ولكنها اقتصرت على التعاون الاقتصادي في مجالات الفحم والصلب ثم تبلورت هذه الجماعة حتى تم انشاء جماعة اوسع وهي الجماعة الاقتصادية الاوربية والتي اختصت في جميع المجالات الاقتصادية الاوربية ولكن بقي التعاون السياسي والاقتصادي لم يتم التوصل الى صيغة تجتمع فيها دور اوربا الغربية جميعها، وفقاً لذلك طرح الرئيس الفرنسي مشروع الاتحاد السياسي الاوربي عام ١٩٦٠ لجمع دول اوربا الغربية الست والتعاون فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على ان يكون هذا التعاون غير ملزم اي مشاورات بين رؤساء الحكومات. من هنا جاء اختيار "مشروع ديغول السياسي الاوربي" لما له من اهمية في الكشف عن اهمية في الكشف عن اهم مشروع تعاوني طرح الرئيس الفرنسي شارل ديغول خلال مده حكمه في الرئاسة، لا سيما ان هذا المشروع لم يدرس كدراسة اكاديمية في الجامعات العراقية او العربية، لذلك تم الاعتماد على المصادر الاجنبية لعدم وجود مصادر عربية تتناول الموضوع. وقد قسم البحث الى شقين، تناول الاول مشروع الاتحاد السياسي الاوربي، وتابع الثاني معاهدة الصداقة بين فرنسا والمانيا الاتحادية عام ١٩٦٣، لان هذه المعاهدة جاءت نتيجة فشل مشروع ديغول للاتحاد مع جمع دول اوربا الغربية، فتم تطبيق المشروع مع المانيا الاتحادية فقط، لا سيما وان المستشار الالماني كان متعاون جداً مع الرئيس الفرنسي.

١. مشروع الاتحاد السياسي الاوربي

مثلت خطة فوشيه "**للاتحاد السياسي**" مبادرة دبلوماسية مهمة من الرئيس الفرنسي شارل ديغول[١] Charles de Gaulle، الذي ادرك اهمية التعاون السياسي بين حكومات اوربا الغربية، اذ تولدت قناعة لدى الرئيس الفرنسي ان الوقت قد حان لتعزيز مكانة فرنسا الدولية، لا سيما بعد ان رأى تزايد النفوذ والهيمنة الامريكية على قرارات حلف الناتو، ولهذا فلا عجب اذا ما رأى التقرب الى المانيا الاتحادية واقامة علاقة صداقة معها يمكنه من استعادة الدور الفرنسي في اوربا وفي الوقت نفسه الحد من تزايد النفوذ الامريكي في اوربا، والذي ادرك بأنه يهيمن على مفاصل مهمة من القارة الاوربية[٢]. وفقاً لذلك ادلى ديغول اول تصريح له لمح فيه إلى امكانية قيام اتحاد سياسي في خطاب متلفز حول السياسة الخارجية في ٣١ ايار / ١٩٦٠، اذ أعلن عن استعداد فرنسا للتعاون في انشاء مجموعة اوربية متعاونة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدفاعية. وبعد بضعة أشهر وتحديداً يوم ٥ ايلول/ ١٩٦٠ اعطى ديغول تفاصيل أكثر عن جوهر الفكرة، اذ صرح قائلاً " **ترغب فرنسا بتعاون منتظم بين دول أوربا الغربية وهي مسالة مهمة وقابلة للتنفيذ على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والدفاعي**"، ولأجل تنفيذ هذا المشروع اقترح ديغول اجراء تشاور منتظم بين الحكومات لتشكيل بنية حكومية دولية جديدة وان تكون الاجتماعات على مستوى رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية وان يكونوا مسؤولين امام البرلمانات الوطنية ويتمتعون بتأييد شعبي عن طريق اجراء استفتاءات شعبية لإعطاء هذا المشروع تأييد شعبي، واعطى ديغول جميع تفاصيل المشروع إلى (كونراد اديناور) Konrad Adenauer[٣] خلال اللقاء الذي جمعهما في ٢٩-٣٠ ايلول / ١٩٦٠ في باريس، وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية الفرنسي (موريس كوف دي موفيل) Maurice Couve De Muville [٤] "**ان ديغول شرح لاديناور مخطط الاتحاد السياسي بشكل مفصل كما يدور في عقله، ودعا اديناور ان يرد عليه**". فكان رد اديناور ايجابياً ولكنه أعرب عن تحفظه على الاستفتاء الأوربي،

لأنه يتعارض مع الدستور الألماني والاثار المحتملة التي تترتب على العلاقة بين الدول الاعضاء في حلف الناتو [٥]. تابع المستشار الألماني كونراد أديناور، مساعي ديغول للقضاء على التردد الألماني ، والذي اتضح من خلال حديثه إلى وزير خارجيته، الذي قال فيه "**يجب علينا ان نضرب على الحديد وهو ساخن ومسألة تنظيم اوربا ما تزال ساخنة**"، واقتضت خطته بان يجلب انتباه الصحافة حول التفاهم الفرنسي – الألماني حول السياسة الخارجية والتعاون الدفاعي في اوربا، فضلاً عن دعوة رؤساء حكومات اوربا الغربية لزيارة باريس لمناقشة مشروع الاتحاد السياسي [٦]. قدم اديناور في بداية المشروع مشورات لديغول، الذي اعتقد بان افضل طريقة لتنفيذ مشروعه هو تنظيم قمة في باريس يجتمع فيها رؤساء حكومات الدول الاوربية الست، وعمل على ترتيب الاجتماع وقرر ان يكون الاجتماع عام ١٩٦٠ ، الا ان اديناور نصحه بتأجيله لأنه تزامن مع الانتخابات الامريكية وخشيته من قلق الولايات المتحدة على نفوذها السياسي في اوربا ، ولكن ديغول لم يهتم إلى القلق الامريكي ولكنه اجل القمة لسبب اخر وهو الوعكة الصحية التي تعرض لها اديناور فتم تأجيل القمة إلى شهر كانون الثاني من عام ١٩٦١ بعدها تم تأجيله مرة أخرى إلى شباط ١٩٦١ ، وكان تأجيل القمة عاملا ايجابياً ساعد ديغول على الترويج لمشروعه وكسب تأييد جماهيري له[٧].حضر اديناور القمة الأولى لرؤساء حكومات الدول الست في باريس يومي ١٠-١١ شباط /١٩٦١، وقبل يوم واحد من الاجتماع التقى اديناور بديغول واتفقوا على ان يوجهوا رؤساء حكومات الدول الاربع (هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وايطاليا) بان يلزموا أنفسهم بحضور اجتماعات منظمة على السياق نفسه في المستقبل، وخلال الاجتماع وافقت الدول بان تُشكل لجنة من ممثلي الدول الست تحت رئاسة فرنسا لتنظيم الاجتماعات الدورية. واصبحت هذه اللجنة التي عرفت "**باللجنة الحكومية الدولية للاتحاد السياسي**" حرة في ترتيب مبادرات وتنسيق السياسة الخارجية واقتراح الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الغاية سواء من خلال تحسين خطط العمل ضمن معاهدة روما وتعديلها او صياغة معاهدة جديدة، وهو الخيار الذي فضلته فرنسا. واوكلت اللجنة مهمة تنظيم الاجتماع القادم للجنة والذي تقرر ان يكون في بداية صيف ١٩٦١[٨]. كان على اللجنة الدولية في بداية عملها تنسيق وتقارب وجهات النظر بين تحفظه الدول الست، وكان من الممكن ان يلعب التقارب الألماني – الفرنسي دوراً كبيراً بالضغط على ايطاليا ودول البنلوكس للرضوخ والموافقة على الخطة الفرنسية، ولكن الموقف الالماني نفسه كان متردد نوعاً ما حول هذا المشروع، الا ان اديناور لم يكن يريد توتراً في العلاقات الالمانية – الفرنسية وتقربه من ديغول، لذلك كان يبدي على الخطط التي يطرحها ديغول واعتقد الاخير بان علاقته مع اديناور والضغط الذي يمارسه على باقي الدول الأربعة قد يمكنه من تحقيق مشروعه، ولكن المفاوضات التي تلت قمة باريس اثبتت العكس، وتفاجئ ديغول بوجود معارضة شديدة من بعض الدول ومنها هولندا وبلجيكا بشكل خاص [٩].بدأت اللجنة الدولية اجتماعاتها في اذار ١٩٦١ واستمر في عملها حتى نيسان ١٩٦٢ ، اذ اجتمعت اللجنة لاول مرة فى ١٦ اذار ١٩٦١ وضمت اعضاء الدول الستة [١٠] ، برئاسة الفرنسي (كريستيان فوشيه) [١١] Christian Fouchet ، والتقت اللجنة خلال مدة عملها سبع مرات بين اذار وحزيران من عام ١٩٦١ املاً بان يحرزوا نجاحاً في تنسيق الاجتماع الثاني لرؤساء الحكومات المقرر عقده في تموز ١٩٦١ ، وخلال النقاشات حددت اللجنة النقاط الجوهرية التي يمكن تناولها اثناء اجتماع رؤساء الحكومات والمتمثلة بصياغة سياسة خارجية مشتركة وتعاون دفاعي على ان لا تتعرض الجماعة الاوربية إلى خطر ولا يتعرض موقف الناتو للتهميش، غير ان هولندا كررت معارضتها القوية للمشروع وعبرت عن الموقف نفسه الذي صرحت فيه في قمة باريس[١٢].وضحت هولندا الحجج التي ارتكزت عليها في معارضتها من خلال وزير الخارجية الهولندي (جوزيف لونس) [١٣] Joseph Luns عندما جادل خلال الاجتماعات قائلاً "**ان اي تعاون في السياسة الخارجية بين الدول اوربا الغربية يجب ان تكون خاضعة إلى الجماعة الاوربية والحلف الاطلسي**"، واكد على ان تؤجل لحين حسم موضوع عضوية بريطانيا في الجماعة الاوربية. مقابل ذلك اكد وزير الخارجية الفرنسي موريس دي مورفيل بانه على الرغم من المعارضة الهولندية الصارمة للمشروع الا ان اللجنة توصلت إلى صيغة بين جميع الممثلين باستثناء هولندا، وهو ان يجتمع رؤساء حكومات الدول الست ثلاث مرات في السنة لمناقشة القضايا السياسية الخارجية على أن تكون خارج اطار الجماعة الاقتصادية الاوربية، ولكن بقي هذا القرار على الورق ولم يُقدم بشكل رسمي، وعندما اجتمع وزراء خارجية الدول الست في بون في ٥ ايار / ١٩٦١ ضمن اللجنة الدولية تقرر ان يكون اجتماع رؤساء الحكومات في ١٩ ايار من العام نفسه، غير أن فرنسا اقترحت تأجيل القمة إلى شهر تموز فوافقت جميع الدول حتى هولندا [١٤]أجري ديغول زيارة إلى اديناور في منزله في روندروف في ٢٠ ايار/ ١٩٦١ لمناقشة الوضع القائم الذي أصبح يسوء أكثر نتيجة وجود معارضة قوية من هولندا وعدم جدية باقي الدول في التعامل مع المشروع، فاتفقا على ان يبذلا جهد لإيجاد صيغة تعاون اوربي مشترك [١٥].على الجانب الاخر اكملت لجنة فوشيه تحضيرات اجتماع القمة الثانية، بعد ان اختارت مدينة (باد غودسبيرغ) Bad Goldenberg مكاناً لانعقاد القمة ، وبالفعل انعقدت القمة في المكان نفسه في ١٨

تموز / ١٩٦١ بمشاركة ادیناور ورؤساء الحكومات ووزراء خارجياتهم في جو يملئه الشكوك تجاه الموقف الفرنسي وكان من المتوقع ان تقوم هولندا بعرقلة القمة من خلال موقفها الصارم ، ولكن على الرغم من الموقف العدائي الذي اتخذه وزير الخارجية الهولندي جوزيف لونس من ديغول الا ان تسوية الموقف والوصول إلى تفاهم كان ممكناً نتيجة لعدم قيام وزير الخارجية الهولندي بإلقاء تصريحات عدائية ضد الرئيس الفرنسي. ونتيجة لهذا الموقف الايجابي نقلت وسائل الاعلام بشكل خاطئ عن وجود تقارب نحو التكامل الأوربي، اذ اسرعت صحيفة ليموند الفرنسية ونشرت خبر صحفي تحت عنوان "**الاتحاد الاوربي السياسي يولد**"، الا انها كانت مخطئة بنقل الخبر [١٦].كان ذلك في الوقت الذي اقترح فيه ديغول بان يلتزم رؤساء حكومات الدول الست في اجتماعات منتظمة ليتسنى لهم مناقشة اي قضية، بما فيها القضية الدفاعية او قضية الجماعة الأوربية على ان يكون التعاون بين الدول على شكل اتحاد، يمكن أن يتجسد في المستقبل على شكل عمل مؤسساتي. وخلال الاجتماع تم تجديد عمل لجنة فوشيه للوصول إلى الوسائل اللازمة في العمل المؤسساتي والتعاون في السياسة الخارجية، فضلاً عن عملها في التنسيق بين الحكومات لعقد اجتماعات رؤساء الحكومات وانتهت قمة باد غودسبيرغ دون التوصل إلى صيغة نهائية او اتفاقية بشأن الاتحاد السياسي ، وبدأت لجنة فوشيه عملها مرة اخرى في ايلول وسط تفاؤل كبير على امل الوصول إلى اتفاق مناسب لجميع الحكومات، وكان من المقرر ان تنعقد قمة ثالثة في روما لبحث الموضوع من جديد والوصول إلى تسوية، ولكن لم يتم تكليف لجنة فوشيه لعمل وثيقة معاهدة تخص مشروع الاتحاد السياسي، لعدم وجود توافق من الدول المشاركة، ونتيجة لذلك عملت فرنسا بمفردها لأعداد وثيقة معاهدة حول مشروع الاتحاد السياسي وتسليمها إلى لجنة فوشيه لتكون أساس المناقشات عند انعقاد قمة رؤساء الحكومات [١٧].اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية عن الوثيقة بشكل غير رسمي في ١٩ تشرين الاول / ١٩٦١ وقدمتها بشكل رسمي ايضاً في ٢ تشرين الثاني من العام نفسه، والتي عرفت "**بخطة فوشيه الاولى**" وقد نُشرت تحت عنوان "**مشروع معاهدة الاتحاد السياسي**". وتكونت من ١٨ مادة اوضحت فيها عمل الاتحاد الموازي لعمل الجماعة الأوربية، من خلال تبني سياسة خارجية مشتركة وسياسة دفاعية مشتركة، فضلا عن التعاون في المجال الثقافي والانساني بين الدول المشاركة وارتكزت اغلب بنود الوثيقة على العمل المؤسساتي على ان يدار مجلس الاتحاد بواسطة ممثلين من الدول الاعضاء وتؤخذ القرارات بالإجماع وتكون القرارات ملزمة على جميع الدول الاعضاء ويكون مقر المجلس في باريس وان يجتمع المجلس كل اربعة أشهر على مستوى رؤساء الحكومات ومرة واحدة خلال هذه المدة على مستوى وزراء الخارجية [١٨].غير أن وثيقة فوشيه واجهت معارضة شديدة من الدول الخمسة، معللين ذلك بعدم وجود ضمانات في حال تغير الحكومة الفرنسية، لاسيما مع وجود احتمال خروج ديغول من السلطة بسبب كبره في السن، مع وجود مادة في المشروع تنص على ان تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بعد ثلاث سنوات، الشيء الذي جعل هولندا ترفضه بالكامل، وحتى بلجيكا انتقلت من الموقف المحايد إلى الموقف المعارض، الا انه طرأت تغيرات جديدة على مواقف الدول، اذ اكدتا هولندا وبلجيكا على ضرورة مشاركة بريطانيا ضمن مناقشات الاتحاد السياسي، واذا لم تدخل المناقشات فيجب ان تؤجل المفاوضات لحين دخول بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية، وذلك بعد ان قدمت بريطانيا طلب الانضمام في ١٠ اب/ ١٩٦١ وافتتاح مفاوضات الانضمام البريطاني في ١٠ تشرين الأول / ١٩٦١ اي قبل ان تقدم فرنسا خطة فوشيه بقليل، وبذلك اتخذ المعارضين لخطة فوشيه من ذلك ذريعة لتأجيل المشروع الفرنسي [١٩].فهم أديناور ان اصرار كل من بلجيكا وهولندا على أن تنظم بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الاوربية هو لتدخل مفاوضات الاتحاد السياسي وحتى لا تنفرد فرنسا بالهيمنة على الساحة الاوربية ولكي تكون بريطانيا قوة موازية لفرنسا تمنعها من فرض سياساتها على الجماعة الاوربية. كان الموقف المتشدد من الهولنديين والبلجيكيين بمثابة صدمة لفرنسا ومحبط لألمانية الاتحادية ولوكسمبورغ وايطاليا الذين كانوا يرغبون في مفاوضات للوصول إلى تفاهم أكثر دون الضرر بالجماعة الاقتصادية الاوربية او حلف الناتو. حاول الفرنسيون الوصول إلى تسوية مع الهولنديين والبلجيكيين، من خلال دراسة كيفية تقديم تنازلات أكثر، غير أن المفاوضات في لجنة فوشيه وصلت إلى طريق مسدود في نهاية عام ١٩٦١ على الرغم من تمكن فرنسا من الحصول على دعم الاغلبية لمشروعها، لاسيما المانيا الاتحادية، وبشكل خاص ادیناور، الذي كان يؤيد ديغول وسياسته الخارجية، ويعمل على تطبيع العلاقات الفرنسية – الالمانية، الا انه رغم ذلك لم يتم التوصل إلى الهيكل المؤسساتي للاتحاد السياسي أو حتى الاتفاق على مناقشة مسودة المشروع في اجتماع خاص حتى نهاية ١٩٦١[٢٠]. غير أن لجنة فوشيه لم تتوقف واستأنفت عملها في بداية ١٩٦٢ وتزامن ذلك مع قيام فرنسا بأعداد نسخة جديدة من المشروع المقترح والذي قدمته للجنة في ١٨ كانون الثاني /١٩٦٢، ولكن المسودة الجديدة صدمت المانيا الاتحادية وباقي الدول الاخرى، لأن فرنسا لم تقدم تنازلات في المسودة الجديدة بل زادت الامر تعقيداً ، من خلال تشديد الموقف الفرنسي والتأكيد على العمل بشكل مستقل عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية الأمر الذي جعل ادیناور يقف امام مفترق طرق وكان عليه ان يختار ما بين صداقة

فرنسا او الولايات المتحدة، مما انعكس على الموقف الداخلي في المانيا الاتحادية، اذ ظهر فيها اتجاهين، الأول مؤيد للولايات المتحدة الامريكية والثاني داعم لديغول، مما دفع المستشار الألماني إلى الموازنة بين علاقته بفرنسا دون الضرر بعلاقته مع الولايات المتحدة الامريكية. ويبدو ان ديغول كان مسؤولاً بشكل مباشر عن صياغة التعديلات في المشروع المعدل، ويبدو انه كان يعلم بان الخطة الجديدة ستواجه معارضة أكثر من سابقها، لاسيما من الهولنديين والبلجيكيين، الا انه اراد ان يشدد الموقف أكثر بعد ان قدمت فرنسا تنازلات سابقة من اجل تمرير المشروع، ولكن بعد ان رأى المعارضة الصارمة قام بتشديد الموقف أكثر حتى ان الوفد الفرنسي المفاوض لم يكن موافقاً على مبادرة ديغول. وفقاً لذلك الدول الخمسة، بما فيها المانيا الاتحادية بان تكون ضد المعاهدة المقترحة، لاسيما بتعديلها الجديد [٢١].اتفقت جميع اعتبر هذا التحالف هزيمة دبلوماسية كبيرة لفرنسا حتى ان ادیناور عارضه لاعتقاده بانه يشكل عقبة في طريق الجماعة الاوربية والتقارب مع الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الاخير استمر بعلاقته الطيبة مع ديغول، ووافق على طلب الاخير بان يقوم بمحادثات ثنائية معه لمناقشة تطورات الازمة، وفقاً لذلك سافر ديغول إلى بادن في ١٥ شباط / ١٩٦٢. قدم ادیناور خلال المحادثات نصيحة إلى ديغول حول خطته والمساوئ التي يمكن أن تجلبها إلى أوربا، الا ان الاخير دعا ادیناور بان ينسحب من التحالف المشكل ضد المشروع الفرنسي، فرد عليه بانه يمكن ان ينسحب ولكن انسحابه لا يؤثر بشيء ولا يمكنه ان يؤثر على باقي الدول المعارضة للمعاهدة [٢٢].استمر الوضع كما هو حتى اجتماع وزراء خارجية الدول الستة في ٢٠ آذار / ١٩٦٢ ، الذي تزامن مع استبدال رئيس لجنة فوشيه بالإيطالي (أتيليو كاتاني) Attilio Cattani [٢٣] ، الأمين العام لوزارة الخارجية الايطالية، بعد أن قام ديغول بترشيح كريستيان فوشيه كمفوض سامي لفرنسا في الجزائر، ومن خلال خطوة ديغول هذه يمكن الاستنتاج بانه اصبح على قناعة بعدم نجاح خطة فوشيه، وخلال الاجتماع الذي جمع وزراء خارجية الدول الستة في لوكسمبورغ استمرت المواقف المعارضة للخطة حتى ان الموقف الايطالية اصبح معارض بشكل اكبر للمشروع الفرنسي، الشيء الذي ازعج ديغول فقرر ان يفتح مباحثات ثنائية مع ايطالية لمناقشة المشروع، فسافر إلى تورين ٤ نيسان / ١٩٦٢ ، للقاء رئيس الوزراء الايطالي (أمنتوري فانفاني) Fanfani Amintore [٢٤] الذي تعاطف مع ديغول ولكن اوضح له بصراحة سبب المعارضة الايطالي وحتى المواقف المعارضة الأوربية لمشروع الاتحاد السياسي، واكد له بان القضيتين الدفاعية والاقتصادية هي السبب الاساسي للمعارضة، لانهم لا يريدون التوصل إلى معاهدة تتعارض مع معاهدة روما او حلف الشمال الاطلسي، ولكن حنكة ديغول السياسية مكنته من كسب واستمالة الموقف الايطالي لصالح المشروع الفرنسي، وبذلك تمكن من عزل هولندا وبلجيكا في المفاوضات [٢٥].ادى هذا الموقف إلى امتعاض هولندا وبلجيكا، التي اعلنت بانه من المستحيل تبني سياسة مشتركة بمعزل عن الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي، وطلبوا من بريطانيا الاشتراك بالمفاوضات لتكون قوة موازنة يمكن الاتكاء عليها في مواجهة الضغط الفرنسي، وعندما شعرت الدولتان بصعوبة تحقيق هذا الطلب اعلنت في ١٧ نيسان / ١٩٦٢ برفض مشروع ديغول للاتحاد السياسي بكل تعديلاته [٢٦]، فسارع وزير الخارجية الفرنسي دي مورفيل إلى الاعلان عن مبادرة اخيرة من اجل استمرار المفاوضات، وهي بان تقدم مسودة المشروع إلى بريطانيا دون اشتراط دخولها في المعاهدة، فاذا وافقت عليه يمكن اعتماده دون اشتراط دخول بريطانيا ضمن الجماعة الاقتصادية الاوربية الا ان هولندا وبلجيكا رفضا هذا المقترح واصرتا على ضرورة دخول بريطانيا في مفاوضات مشروع الاتحاد السياسي والجماعة الاقتصادية الأوربية، مما أدى إلى انهاء المفاوضات بشكل رسمي نهاية نيسان ١٩٦٢ دون امل استئنافها في المستقبل [٢٧].يبدو ان المشروع الفرنسي للاتحاد السياسي ولد ميتاً لجملة من الاسباب، اهمها عدم وجود نوايا جادة لدى الزعيم الفرنسي في انشاء اتحاد سياسي حقيقي، بل رغب في اعادة النفوذ الفرنسي إلى أوربا من خلال ابعاد بريطانيا لينفرد بالاتحاد، اما ادیناور فكانت سياسته تجاه هذا المشروع فيها نوع من التردد وعدم الجدية، وذلك لارتباطه بعلاقة ودية مع ديغول، فلم يكن يرغب بتوتر هذه العلاقة، على الرغم من عدم قناعته الكاملة بالمشروع لانه قد يلحق الضرر بالجماعة الاقتصادية الاوربية والحلف الاطلسي، والواضح انه ايد ديغول لانه كان يعلم مسبقاً ان باقي الدول الاربع لا يمكنها الموافقة والتضحية بالجماعة الاقتصادية الأوربية فضلاً عن أن مشروع ادیناور في السياسة الخارجية كان يختلف في جوهره عن مشروع ديغول، لان ادیناور اراد بناء اوربا على شكل اتحاد يربط الدول الاعضاء في المجالات كافة بعيداً عن القومية، على خلاف ديغول الذي رغب في تكوين اتحاد تعاوني حكومي بين الدول الاعضاء على ان تحتفظ هذه الدول بقومياتها .

٢. معاهدة الصداقة بين المانيا الاتحادية وفرنسا ١٩٦٣

لم تؤثر الازمة السياسية التي حدثت بعد فشل خطة فوشيه للاتحاد السياسي على العلاقات الفرنسية – الالمانية، ويبدو ان فشل مبادرة ديغول انعكست ايجابياً على العلاقة مع المانيا الاتحادية، اذ اخذ ديغول يتقرب أكثر من ادیناور لإيجاد نوع من التفاهم المشترك بين الدولتين

يعوض عن فشله في انشاء اتحاد سياسي يجمعه مع الدول الخمس، لاسيما ان المانيا الاتحادية في تلك الفترة اعادة ثقلها السياسي في اوربا الغربية. حاول أديناور استغلال تلك الاحداث لصالحه وان يتقرب لفرنسا أكثر من خلال عقد معاهدة صداقة دائمة مع فرنسا وانهاء العداء القديم بين البلدين، وان يبدأ بعهد جديد من العلاقات الألمانية – الفرنسية [٢٨]. لما اخفق موضوع الاتحاد السياسي دعم اديناور الفكرة الجديدة التي عمل فيها مع الرئيس ديغول منذ الاشهر الاخيرة من عام ١٩٦٢ لعقد معاهدة صداقة بين المانيا الاتحادية وفرنسا لتحل محل الاتحاد السياسي، الذي فشل في التوصل إلى عقده. ولكن المعاهدة الجديدة التي سعى اليها وايدها اديناور كانت تحمل الفكرة العامة نفسها التي كان يحملها بين طياته الاتحاد السياسي، لهذا عمل أديناور بكل جد واجتهاد لإتمامها على الرغم من الانقسامات التي حدثت داخل الحكومة الالمانية، وبالفعل تمكن اديناور وديغول من توقيع المعاهدة بالأحرف الأولى يوم ٢٢ كانون الثاني / ١٩٦٣ في قصر الايليزيه في فرنسا [٢٩] ، بحضور وزيري الخارجية الالماني والفرنسي ورئيس الوزراء الفرنسي (جورج بومبيدو) Pompidou ، والتي عُرفت رسمياً بمعاهدة" التعاون بين جمهورية المانيا الاتحادية والجمهورية الفرنسية ، وايضاً عرفت بمعاهدة الاليزيه، نسبة إلى قصر [٣٠] Georges الاليزيه الذي وقعت فيه المعاهدة [٣١].كان هدف اديناور وديغول تقوية العلاقات الفرنسية – الالمانية بمعاهدة رسمية لكي تكون اساس لمن يأتي بعدهما في السلطة، وان يحققا التشاور الدائم بين البلدين. وقد حققت المعاهدة هذا الهدف بعد عداءً طويل، وبعد توقيع المعاهدة صرح ديغول قائلاً " لهذه المعاهدة اهمية كبيرة لانها انهت العداء التاريخي القديم وفتحت الابواب لعلاقة جديدة بين فرنسا والمانيا الاتحادية، فأيده اديناور قائلاً " ان المعاهدة الحالية تمثل طموح المانيا في التوصل إلى مصالحة دائمة. مع فرنسا [٣٢].اتفقت فرنسا والمانيا الاتحادية من خلال المعاهدة بان يتم اللقاء مرتين سنوياً على مستوى رؤساء الحكومات، الا ان لقاءات ديغول واديناور تكررت باستمرار طوال الخمسة سنوات اللاحقة واربعة مرات سنوياً على مستوى وزراء الخارجية، واربعة مرات سنوياً على مستوى وزراء الدفاع ومجلس الأمن، وشهرياً على مستوى كبار الدبلوماسيين في وزارة الخارجية واربعة مرات في السنة على مستوى مسؤولي المجلس الاقتصادي ومرتين في السنة على مستوى مسؤولي المجلس الثقافي ومرتين في السنة على مستوى مسؤولي المجلس البيئي [٣٣]. كل هذا يؤشر رغبة قيادة البلدين على اهمية تمتين عرى العلاقات الطيبة والتخلص من ماضي العداء والحروب. كما اتفق الجانبان خلال المعاهدة على اجراء تبادل دفاعي، من خلال تأسيس لجنة الاتصال الدفاعي الفرنسي – الالماني، اما على مستوى التبادلي الثقافي فقد اتفقوا على انشاء مكتب فرنسي – الماني للشباب، فضلاً عن توأمة العديد من المدارس والكليات [٣٤].يبدو واضحاً من خلال ما سبق بان معاهدة الصداقة تعد نجاحاً كبيراً بالنسبة لاديناور، لأنه توصل إلى شيء لم يتمكن اي مستشار قبله من تحقيقه، وهو عقد معاهدة دائمة مع فرنسا في جميع المجالات السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية والانسانية وحتى في مجالي البيئة والتعليم، ومن خلال ذلك اثبت اديناور إلى معارضيه بانه كان محقاً في التقرب إلى ديغول والابتعاد عن بريطانيا، لان صداقته الدائمة مع ديغول اثبتت فعاليتها.على الرغم من ذلك واجه اديناور في البداية معارضة حادة داخل البرلمان الألماني ضد المعاهدة الفرنسية – الالماني، لاسيما ان البعض منهم انتقد أديناور بتقربه إلى ديغول وترك الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن جوهر سياسة اديناور الخارجية استمرت بعد ان حقق هدفه بالصلح مع فرنسا وكان الهدف السياسي الذي يطمح اليه خلال الدورة الاخيرة من حكمه هو الوصول إلى التكامل الأوربي، والذي بدأ يضع الاسس له من خلال تحقيق انجازات مهمة في هذا المجال، اهمها الجماعة الاقتصادية الاوربية، والصلح مع فرنسا [٣٥].واللافت للانتباه ان اديناور واجه معارضة حتى من ضمن تحالفه، اذ انقسم البعض منهم مؤيدين للتقارب مع الولايات المتحدة والناتو، والذين عرفوا "**بالأطلسيين**"، والبعض منهم ايد اديناور وتقاربه إلى ديغول، والذين عرفوا "**بالديغوليين**". وبعد مناقشات مطوله تمكن أديناور من اقناع البرلمان الألماني بتصديق المعاهدة في ايار ١٩٦٣، بعد ان قام بإضافة مقطع إلى ديباجة المعاهدة جاء فيها " ان جمهورية المانيا الاتحادية لن تترك سياسة التقارب مع الولايات المتحدة الامريكية، وذلك من اجل اقناع انصار الولايات المتحدة على تصديق المعاهدة، الشيء الذي ازعج ديغول كثيراً، فانتقد الاخير ذلك معللاً بان هذه الديباجة غيرت من مفهوم المعاهدة. الا ان اديناور كان مصراً على كتابتها، لأنه كان من المستحيل تصديق المعاهدة دون اجراء تعديل عليها، فضلاً عن ذلك لم يكن يريد توتير العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية [٣٦].اعتبرت المعاهدة الفرنسية الالمانية انجازاً كبيراً لسياسة ديغول واديناور الخارجية، لانهما تمكنا من اقامة الصلح بين دولتين لهما تاريخ طويل من العداء، وبينت مناوراتهما السياسية الناجحة من خلال اقناعه معارضيهم، فضلا عن جعل هذه المعاهدة لا تضر بعلاقة المانيا الاتحادية مع الولايات المتحدة الامريكية، والاهم من ذلك وضعت هذه المعاهدة اساساً للتعاون بين دول أوربا الغربية فيما بعد. كما ألزمت رؤساء الحكومات الالمانية والفرنسية اللاحقون على السير بالطريق نفسه الذي سار به اديناور وديغول من خلال اجراء اللقاءات السنوية للتباحث حول جوانب التعاون بين البلدي

الخاتمة

وصل البحث الى جملة من الاستنتاجات يمكن اجمالها بالآتي:

- يبدو ان المشروع الذي طرحه ديغول لم يكن واقعياً، لأنه لم يوافق على اشراك بريطانيا في هذا المشروع، وهذا يعني بانه اراد اعادة النفوذ الفرنسي في اوربا، لأنه إذا دخلت بريطانيا فسيكون الدور الفرنسي ضعيفاً من خلال الفرنسي في اوربا الغربية.
- جاءت رغبة ديغول بهذا المشروع بناءً على ما شاهده من هيمنة أمريكية على اوربا وقرارات حلف شمال الأطلسي، لذلك أراد فعل شيء ليعيد فيه النفوذ الفرنسي في اوربا الغربية.
- كان مشروع الاتحاد السياسي الأوربي متناقضاً، لان التعاون الاقتصادي كان موجوداً بين الدول الست وان هذا المشروع قد يسبب في عرقلة التعاون الاقتصادي الذي اسسته الجماعة الاقتصادية الاوربية.
- انعكس فشل هذا المشروع ايجابياً على العلاقة بين المانيا الاتحادية وفرنسا، لان ديغول وادیناور ارادا تطبيق هذا المشروع بمعاهدة بين الدولتين يشمل فيها التعاون بين الحكومتين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، من خلال اجتماعات دورية بين المسؤولين الألمان والفرنسيين.

الهوامش

(١) شارل ديغول: (١٨٩٠ – ١٩٧٠) عسكري ورجل دولة فرنسي ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام ١٩١٢ من سلاح المشاة، عُين جنرال فرقة ونائب الدولة للدفاع الوطني في كانون الثاني ١٩٤٠، قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية، وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في ١٨ كانون الثاني/ ١٩٤٠. وفي عام ١٩٤٣ ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي أصبحت في حزيران ١٩٤٤ تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية واستمر فيها حتى عام ١٩٤٦، وفي عام ١٩٥٨ تولى منصب رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة واستمر في المنصب حتى استقال في ٢٨ نيسان ١٩٦٩. للمزيد من التفاصيل، انظر:

(2) James C. Bradford, International Encyclopedia of Military History, London, Routledge, 2001, PP. 379-380. Ben Soetendorp, Foreign Policy in the European Union: History, Theory and Practice, London, Routledge, 2014, PP. 38-39.

(٣) كونراد اديناور: (١٨٧٦ – ١٩٦٧) سياسي ورجل دولة الماني، ولد في مدينة كولن، درس القانون في جامعة ميونخ، ودخل في المعترك السياسي عام ١٩٠٦، واصبح عمدة مدينة كولن عام ١٩١٧ واستمر في المنصب حتى انهيار حكومة فايمار عام ١٩٣٣، عانى من نظام هتلر لمدة اثني عشر عاماً ، أعيد الى منصبه كعمة لمدينة كولن عام ١٩٤٥ ولكن تم اقالته بعد عدة اشهر، اصبح مستشاراً لجمهورية المانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ واستمر حتى عام ١٩٦٣، انظر:

Ronald Irving, Adenauer, London, Pearson Education Limited, 2002 .

(٤) موريس كوف دي موفيل : (١٩٠٧ – ١٩٩٩) سياسي ودبلوماسي فرنسي كان له دور كبير في السياسة الفرنسية، اذ شغل العديد من المناصب، منها مفوض للشؤون المالية الفرنسية عام ١٩٤٣، ووزير الخارجية بين عامي ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، ووزير الاقتصاد والمالية عام ١٩٦٨، ورئيساً للوزراء بين عامي ١٩٦٨ – ١٩٦٩ . للمزيد من التفاصيل انظر:

(5) Keith Reader and others, Encyclopedia of Contemporary French, London, Routledge, 2002, PP. 367-368. Maurice Couve de Murville, Une politique étrangère 1958-1969, Paris, 1971, P.244.

(6) Charles de Gaulle, Lettres, Notes et Carnets: juin 1958-décembre 1960, Paris, 1988, P.383.

(7) Constantine A. Pagedas, Anglo-American Strategic Relations and the French Problem, 1960-1963, London, Routledge, 2013, P.248) .

(8) Hardev Singh Chopra, De Gaulle and European Unity, Abhinav Publications, 1974, P.90.

(9) Hardev Singh Chopra, Op.Cit, PP.90-91.

(١٠) ضمت لجنة فوشيه كل من كريستيان فوشيه رئيساً وعضوية كل من الايطالي اتيلو كاتانو والبلجيكي بارون هالفويت والالماني جوزيف جانسن والهولندي براون دي فو فان، ومن لوكسمبورغ بيير بيسكاتور، انظر

Anthony Teasdale and Timothy Bainbridge, The Penguin Companion to European Union, fourth edition, London, Penguin Books, 2012, P.35.

(١١) كريستيان فوشيه: (١٩١١ – ١٩٧٤) سياسي ودبلوماسي فرنسي ولد في مدينة سان جيرمان أونلي، إيفلين اشتهر بخطة فوشيه، استلم العديد من المناصب السياسية المهمة، منها سفيراً لفرنسا في الدنمارك بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٢، ومفوض سامي لبلاده في الجزائر بين اذار وتموز من عام ١٩٦٢ ، ووزير التعليم الوطني بين عامي ١٩٦٢ – ١٩٦٧ ، ووزيراً للداخلية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٦٨ ، للمزيد من التفاصيل، انظر:

(12) The Riverside Dictionary of Biography, Houghton Mifflin Harcourt, 2005, PP. 287-288. Anthony Teasdale and Timothy Bainbridge, Op.Cit, P.13.

(١٣) جوزيف لونس: (١٩١١ – ٢٠٠٢)، سياسي ودبلوماسي هولندي من عائلة فنية موهوبة، درس القانون في جامعة امستردام من عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٣٧ ، التحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٩٣٨ وعمل في الكثير من الدول ، وفي عام ١٩٤٩ عين نائب الممثل الهولندي في الامم المتحدة، بعدها اصبح وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٥٦ – ١٩٧١، ثم الأمين العام لحلف الناتو بين عامي ١٩٧١ ١٩٨٤ ، بعدها عاش حياته متقاعدة في مدينة بروكسل، حتى وفاته في سن التسعين من عمره، للمزيد من التفاصيل، انظر) :

David Wilsford, Political Leaders of Contemporary Western Europe: A Biographical Dictionary, New York, Greenwood Publishing Group, 1995, PP. 291-293.

(14) Ben Soetendorp, Op. Cit, P. 38-39.

(15) Robert A. Diamond, France Under de Gaulle, New York, facts on file publishing, 1970, P. 97.

(16) Quoted in: Alessandro Silj, Europe's Political Puzzle: A Study of the Fouchet Negotiations and the 1963 Veto, Occasional papers in international affairs, No 17, Centre for International Affairs, Harvard University, 1967, P. 11.

(17) Alessandro Silj, Op.Cit, PP. 11-12.

(18) Maurice Couve de Murville, Op.Cit, P.361.

(19) Jean Claude Masclet, L'Union politique de l'Europe, Paris, 1994, P.45.

(20) Alessandro Silj, Op.Cit, P. 14.

(21) Anthony Teasdale and Timothy Bainbridge, Op.Cit, PP.20-22.

(22) Hardev Singh Chopra, Op.Cit, PP.115-116.

(٢٣) أتيليو كاتاني: (١٩٠٠ – ١٩٧٢) سياسي ودبلوماسي ايطالي درس القانون في جامعة بولونيا، دخل السلك الدبلوماسي عام ١٩٢٧، وخدم في العديد من الدول، اصبح في عام ١٩٤٩ ممثل لبلاده في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي عام ١٩٦١ اصبح الامين العام لوزارة الخارجية الايطالية حتى عام ١٩٦٥ . للمزيد من التفاصيل، انظر

https://it.wikipedia.org/wiki/Attilio_Cattani

(٢٤) أمنتوري فانفاني : (١٩٠٨ – ١٩٩٩) سياسي ورجل دولة ايطالي درس الاقتصادي وادارة الاعمال في جامعة كاتوليكا في ميلان عام ١٩٣٢ ، ساهم في تأسيس الحزب الديمقراطي الايطالي بعد الحرب العالمية الثانية، وتولى العديد من المناصب السياسية، منها وزيراً للعمل بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٥٠ ، ووزيراً للزراعة بين عامي ١٩٥١– ١٩٥٣، ووزيراً للداخلية بين عامي ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، ورئيساً للوزراء خمسة مرات متفرقة بين عامي ١٩٥٤، – ١٩٨٧ ، فضلاً عن توليه المناصب الاخرى . للمزيد من التفاصيل، انظر:

(25) Mark Y. Hanley, Roy P. Domenico, Op. Cit, PP.202-204. Anthony Teasdale and Timothy Bainbridge, Op.Cit, PP.23-25.

(26) Jeffrey Glen Giauque, Grand Designs and Visions of Unity: The Atlantic Powers and the Reorganization of Western Europe, 1955- 1963, University of North Carolina Press, 2002, P.143.

(27) Anthony Teasdale and Timothy Bainbridge, Op.Cit, PP.25-26.

(28) Carine Germond, Henning Türk, A History of Franco-German Relations in Europe: From "Hereditary Enemies" to Partners, London, Palgrave Macmillan Press, 2008, P.194.

(29) Alistair Cole, Op.Cit, P.12.

(٣٠) جورج بومبيدو: (١٩١١ – ١٩٧٤) سياسي ورجل دولة فرنسي ولد في مدينة مونتبوديف في مقاطعة كانتال وسط فرنسا تولى العديد من المهام منها المدير العام للبنك المركزي الفرنسي عام ١٩٥٦ واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٢ ، بعدها اوكل ديغول له منصب رئيس الوزراء من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٨ ، بعدها انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية عام ١٩٦٩ واستمر في المنصب حتى وفاته عام ١٩٧٤ . للمزيد من التفاصيل، انظر:

(31) The European Union Encyclopedia and Directory, Op.Cit Ulrich Krotz, Structure , P.96. Process: The Franco-German Regularized Bilateralism, as Intergovernmentalism of Cambridge, Harvard University, P. 4.

(32) Quoted in: Ronald Irving, Op.Cit, P.141..

(33) Ulrich Krotz, Op.Cit, P. 22.

(34) Ronald Irving, Op.Cit, PP.141-142.

(35) Ibid, P.142.

(36) Ibid, P.142.